الزيدي يصدر قرارات بعزل مسؤولين وإغلاق منافذ على خلفية تهريب النفط



أعلن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة صباح النعمان، اليوم الثلاثاء، أن رئيس مجلس الوزراء القائد العام علي فالح الزيدي أصدر حزمة قرارات إدارية وانضباطية شملت إعفاء وإقالة مسؤولين أمنيين ونفطيين وإحالة آخرين إلى التحقيق، إلى جانب توجيهات حازمة تتعلق بإقليم كوردستان لمنع تصدير النفط ومشتقاته.

وقال النعمان في بيان تلقته المطلع ، إن الزيدي اطلع على تقرير لجنة التحقيق الخاصة بملف تهريب النفط في شركة نفط الشمال، مشدداً على أن "السيادة الوطنية لا تتجزأ، وحماية ثروات البلاد معركة وجود تضع بها الدولة حداً فاصلاً لكل أشكال التهريب".

وتضمنت الإجراءات التي وجّه بها القائد العام ما يلي:

أولاً: القراراتُ والإجراءاتُ الإداريةُ والانضباطيةُ

1. إعفاءُ رئيسِ هيئةِ المنافذِ الحدوديةِ من منصبِهِ.
2. إقالةُ كلٍّ منذ؛ (قائدِ عملياتِ كركوكَ، وقائدِ شرطةِ كركوكَ)؛ لعدمِ متابعتِهِما ملفَّ تهريبِ المشتقاتِ النفطيةِ.
3. إعفاءُ آمرِ لواءِ شرطةِ الطاقةِ الأولِ، ومعاونِهِ، ومديرِ استخباراتِ اللواءِ الأولِ شرطةِ

الطاقةِ، ومديرِ شعبةِ سيطراتِ اللواءِ.

4. توجيهُ عقوبةِ التوبيخِ إلى مديرِ الأمنِ الوطنيِّ، ومديرِ المخابراتِ الوطنيِّ، في محافظةِ كركوكَ.

5. سحبُ يدِ كل منْ؛ المديرِ العامِّ لشركةِ نفطِ الشمالِ ومعاونيهِ، لحينِ إكمالِ التحقيقِ من قِبلِ هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ، وإحالةُ المديرِ السابقِ إلى التحقيقِ.

6. إعفاءُ مديرِ قسمِ التفتيشِ في كركوكَ التابعِ إلى الشركةِ العامةِ لتوزيعِ المنتجاتِ النفطيةِ؛ لعدمِ قيامِهِ بمهامِّهِ.

7. سحبُ يدِ كل منْ؛ المديرِ العامِّ التنميةِ الصناعيةِ، والمديرِ العام لشركةِ الصناعاتِ التعدينيةِ في وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ، لحينِ إكمالِ التحقيقِ من قِبلِ هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ.

ثانياً: التوصياتُ الإداريةُ والفنيةُ

1. إحالةُ الملفاتِ والمخالفاتِ إلى القضاءِ، وتولي هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ التحقيقَ في المخالفاتِ المبينةِ أدناه، وعرضُها أمامَ أنظارِ قاضي محكمةِ تحقيقِ جناياتِ مكافحةِ الفسادِ المركزيةِ:

أ. تدقيقُ عقودِ بيعِ المشتقاتِ النفطيةِ المبرمةِ بين شركةِ نفطِ الشمالِ وشركةِ "المحورِ الفضيِّ"، وغيرها من الشركاتِ، والتحققُ من جميعِ الكمياتِ المجهّزةِ.

ب. تدقيقُ آليةِ تسليمِ النفطِ الخامِ أو تجهيزِهِ من قِبلِ وزارةِ النفطِ إلى مصفى بازيانَ ومصفى كار، والتأكدُ من مطابقةِ الكمياتِ المجهّزةِ للكمياتِ المستلَمةِ.

ج. التحقيقُ مع مديرِ وموظفي شركةِ نفطِ الشمالِ؛ لإهمالِهِم وتقصيرِهِم في المتابعةِ ووجودِ مخالفاتٍ.

د. التحقيقُ في الإجازاتِ الممنوحةِ إلى جميعِ المعاملِ من قِبلِ وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ (مديريةِ التنميةِ الصناعيةِ)، والشركاتِ التي تسببتْ بهدرٍ في المالِ العامِّ.

هـ. التحقيقُ في المبالغِ المصروفةِ إلى الحراسِ المدنيينَ المنسبينَ لحمايةِ الأنابيبِ النفطيةِ؛ لكونِهِم غيرَ موجودينَ على أرضِ الواقعِ في شركةِ نفطِ الشمالِ.

و. التحقيقُ في المخالفاتِ المرصودةِ بغيابِ الفحصِ المختبريِّ، والكشفُ عن الكمياتِ المصدّرةِ من المشتقاتِ النفطيةِ خارجَ العراقِ عبرَ منافذِ الإقليمِ.

1. الإجراءاتُ المتعلقةُ بإقليمِ كوردستانَ العراق والمنافذِ الحدوديةِ:

أ. الإيعازُ إلى رئاسةِ حكومةِ إقليمِ كوردستانَ العراق بعدمِ منحِ موافقاتِ تصديرِ النفطِ الخامِ والمشتقاتِ النفطيةِ إلا من خلالِ وزارةِ النفطِ الاتحاديةِ، لمنعِ تداخلِ الصلاحياتِ.

ب. تسلّمُ هيئةِ المنافذِ الحدوديةِ جميعَ المنافذِ في إقليمِ كوردستانَ العراق.

ج. الإيعازُ إلى وزارةِ النفطِ بإدارةِ جميعِ الحقولِ النفطيةِ العائدةِ إلى الوزارةِ، والتي تقعُ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ لمحافظاتِ؛ (ديالى – كركوكَ – صلاحِ الدينِ – نينوى) والخاضعةِ أمنياً لسلطةِ إقليمِ كوردستانَ العراق.

1. الإجراءاتُ الأمنيةُ والعسكريةُ وضبطُ الحدودِ:

أ. تتولى قيادةُ قواتِ الحدودِ غلقَ المعابرِ غيرِ الرسميةِ ضمنَ الحدودِ الدوليةِ مع دولِ الجوارِ، ومن ضمنِها المعابرُ في إقليمِ كوردستانَ العراق.

ب. الإيعازُ إلى وزارةِ الدفاعِ بان تتولى ألويةُ الاهتمامِ المشتركِ (الأولُ – الثاني) غلقَ الطرقِ النيسميةِ كافةً بين محافظاتِ (ديالى – صلاحِ الدينِ – كركوكَ – نينوى) وإقليمِ كوردستانَ العراق.

ج. الإيعازُ من وزارةِ الداخليةِ إلى مديريةِ شرطةِ الطاقةِ بمسكِ جميعِ الحقولِ النفطيةِ ومراقبتِها بالكاميراتِ، بما فيها الحقولُ الواقعةُ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ للحكومةِ الاتحاديةِ، والتي تخضع أمنياً لسلطةِ حكومةِ الإقليمِ.

1. الإجراءاتُ الفنيةُ والرقابيةُ والهندسيةُ:

أ. إعدادُ آليةٍ واضحةٍ تنظمُ حركةَ المشتقاتِ النفطيةِ بين المحافظاتِ وعبرَ المنافذِ الحدوديةِ، وتلتزمُ بها جميعُ الجهاتِ.

ب. اعتمادُ التقنياتِ الحديثةِ لحمايةِ ومراقبةِ الأنابيبِ والآبارِ النفطيةِ (استحداثُ المنظومةِ الوطنيةِ الرقميةِ لمراقبةِ خطوطِ النفطِ وكشفِ التهريبِ).

ج. ربطُ وزارةِ النفطِ عداداتٍ إلكترونيةً على الآبارِ النفطيةِ كافةً العاملةِ في العراقِ.

د. تهيئةُ الجهدِ الهندسيِّ التابعِ لمكتبِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ ساحاتٍ في سيطراتِ مداخلِ (السليمانيةِ – أربيلَ – دهوكَ) يتواجد فيها موظفو وزارةِ النفطِ وشرطةِ الطاقةِ والأمنِ الوطنيِّ، وإنشاءُ مختبراتٍ في هذه السيطراتِ لفحصِ المنتجاتِ الخارجةِ إلى تلكَ المحافظاتِ.

هـ. الإيعازُ إلى وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ بنقلِ جميعِ معاملِ الإسفلتِ المؤكسدِ والنفثا الموجودةِ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ لمحافظاتِ (ديالى، وصلاحِ الدينِ، وكركوكَ، ونينوى)، والتي تقعُ خارجَ السيطرةِ الأمنيةِ للحكومةِ الاتحاديةِ، إلى مناطقَ أخرى داخلَ هذه المحافظاتِ خلالَ (6) أشهرٍ.